المحاضرة الثالثة : تصنيف المنظمات الدولية.

تتعدد معايير تصنيف المنظمات الدولية في الفقه الدولي وتتنوع، ويرجع ذلك إلى أن المنظمات الدولية لم تنشأ وفق شكل معين محدد سلفا، وإنما نشأت استجابة لضرورات معينة وبالوسائل التي توفرت في وقت ظهورها، الشيء الذي جعل تصنيفها ليس بالأمر السهل، ولعل أهم ما جعل امكانية تصنيفها بهذه الصعوبة تعدد أنواعها واختلاف أهدافها وكذا تغير ظروفها من حين لآخر.

هذا التنوع المتفاوت للمنظمات لم يخضع إلى الآن لتصنيف علمي دقيق جامد ، فالمنظمات لا تزال وستبقى في طور التكوين والتطور ، فالمنظمات الدولية عرضة للتغير والتبدل في كل وقت ، وتجارب الدول وعلاقاتها ببعضها ستترك آثارا بارزة في تطور المنظمات ، ولهذا اختلف الباحثون وفقهاء القانون الدولي في كيفية تقسيمها وتصنيفها.

أولا: تصنيف المنظمات الدولية على أساس المدى الجغرافي.

نقسم المنظمات الدولية إذا ما نظرنا إلى معيار العضوية فيها إلى: منظمات عالمية، ومنظمات إقليمية،

1. المنظمات العالمية:

يضم النوع الأول المنظمات التي تشترك في عضويتها دول من مناطق جغرافية مختلفة، ولا عبرة بأي رابطة خاصة بين أعضائها سوى تحقيق الأهداف التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، مثل منظمة الأمم المتحدة و منظمة العمل التي تضم حاليا أغلب دول العالم.

وتعتبر المنظمة منظمة عالمية إذا كانت عضويتها مفتوحة أمام جميع الدول، بحيث يمكن لأي دولة أن تنضم إليها متى توافرت الشروط التي ينص عليها الاتفاق المنشئ للمنظمة، كما هو الحال في منظمة الأمم المتحدة، إذ بإمكان أي دولة في العالم أن تكون عضوا فيها متى توافرت شروط ذلك.

2. المنظمات الإقليمية:

في حين تعتبر المنظمة الدولية منظمة إقليمية إذا كانت عضويتها قاصرة على مجموعة من الدول تجمعهم روابط سياسية، أو جغرافية، أو دينية... إلخ،

و يعبر عن كل منظمة تضم دول تجمع بينها مصالح مشتركة، كمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) التي تضم إلى جانب الدول الأوروبية كل من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا، و جامعة الدول العربية التي تضم دولا من قارتي آسيا و إفريقيا، يجمع بينها الانتماء الحضاري و التاريخ المشترك والتضامن السياسي، و منظمة المؤتمر الإسلامي التي تعتبر منظمة إقليمية يجمع بين أعضائها عامل الدين الإسلامي.

في حين يرى محمد المجذوب أن هذا التقسيم الذي كانت له أهمية في السابق لم يعد يتلائم والمتغيرات الدولية الراهنة وذلك للأسباب التالية:

1. أن المنظمات العالمية كالأمم المتحدة لا تضم جميع دول العالم فتايوان لا تزال خارج الأمم المتحدة.
2. لم يعد التمييز بين القارة والإقليم واضحا خاصة بعد تقدم السائل التكنولوجية وتقارب المسافات وتشابك مصالح الدول ، خاصة بعد ظهور منظمات إقليمية تجمع دولا من خارج القارة.
3. بعض المنظمات قام في أول الأمر في حيز جغرافي معين وحمل أسمه ، ومع أن دولا انضمت إليه فيما بعد ، فإنها بقيت تحمل نفس التسمية مثل اليونان وتركيا في الحلف الأطلسي.

ثانيا : تصنيف المنظمات الدولية حسب الاختصاص:

أساس تقسيم المنظمات الدولية حسب اختصاصها يقوم على اعتبار الأهداف التي تطمح المنظمة إلى تحقيقها، فإذا كانت ترمي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف اعتبرت منظمة عامة و إذا اقتصر هدفها على هدف سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي أو ثقافي أو عسكري فتكون إذن منظمة متخصصة.

1. المنظمات العامة:

هي تلك المنظمات التي تهدف على تحقيق التعاون الدولي في مجلات متعددة ولا تقتصر على مجال بعينه بحيث تشمل كامل مظاهر العلاقات الدولية، سياسية كانت أو اجتماعية أو اقتصادية أو ثقافية أو اقتصادية أو عسكرية ...الخ و تعتبر الأمم المتحدة النموذج الأمثل للمنظمة العالمية العامة، كونها ترمي إلى تحقيق جملة أهداف في مجالات مختلفة وهي حفظ السلم والأمن الدولي و إنماء العلاقات الودية بين الأمم و تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية و جعل الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم و توجيهها نحو إدراك هذا الغايات.

فيبدو من هذه الغايات أن وظائف الأمم المتحدة لا تقتصر على الجوانب السياسية بل تمتد لتشمل الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية ، وهو ما يظهر جليا من خلال تنوع الفروع الرئيسية للهيئة (جمعية عامة، مجلس أمن، محكمة عدل دولية، مجلس اقتصادي و اجتماعي، مجلس وصاية و أمانة)، بالإضافة إلى إمكانية إنشاء فروع ثانوية أخرى.

و إلى جانب الأمم المتحدة تعتبر أغلب المنظمات الإقليمية منظمات عامة كالاتحاد الإفريقي و جامعة الدول العربية و الاتحاد الأوروبي.

2. المنظمات المتخصصة:

أدى ترابط العلاقات بين الدول في مختلف المجالات إلى نشأة العديد من المنظمات الدولية المتخصصة كمنظمة العمل الدولية و منظمة الصحة العالمية و منظمة الأمم المتحدة للتربية و الثقافة و العلوم و المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم.

هي هيئة تنشأ بإرادة عدة دول وتهدف على دعم التعاون الدولي في مجال متخصص وغير سياسي ، أو تتولى العمل في مرفق دولي يمس مصالح الدول المشاركة فيه.

ويعرفها **رياض صالح أبو العطا** بأنها هيئة تنشئها مجموعة من الدول بموجب اتفاق فيما بينها وتمنحها اختصاصا ذاتيا معترفا به وذلك بقصد تحقيق أهداف مشتركة.

ولا يتحدد نشاط هذه المنظمات في مجال دون غيره فقد يكون نشاطها اقتصاديا كصندوق النقد الدولي أو البنك الدولي ، وقد يكون اجتماعيا كمنظمة العمل الدولية ، أو صحي كمنظمة الصحة العالمية أو ثقافي كاليونسكو ، أو الجانب القضائي كمحكمة العدل الدولية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ،...الخ.

وما يميز المنظمات المتخصصة - في الغالب - هو المرونة في تعديل دساتيرها، مما يساعد المنظمة على مواكبة التطورات المتسارعة من جهة، وكذا مواجهة الظروف التي تواجهها من ناحية أخرى، وذلك على العكس من مواثيق المنظمات الدولية العامة، حيث تعتبر جامدة من حيث قابليتها للتعديل، فمنظمة الأغذية والزراعة، كمنظمة دولية متخصصة، قامت منذ نشأتها عام 1945م بإجراء عدة تعديلات على دستورها، الذي يقضي بأن كل تعديل لا يترتب عليه إنشاء التزامات جديدة على الدول الأعضاء.

ثالثا: تصنيف المنظمات الدولية حسب طبيعة السلطات.

تبعا لما يتم عليه اتفاق الدول المنشأة للمنظمة الدولية يمكن أن تمنح المنظمة سلطات واسعة لتمكينها من تحقيق أهدافها، كما يمكن تقييد تلك السلطات إلى أضيق الحدود.

1. منظمات ذات سلطات واسعة:

ينص ميثاق بعض المنظمات الدولية على سلطات واسعة في مواجهة الدول الأعضاء، فتسمى تلك المنظمات بالتكاملية. و من تلك السلطات إصدار القرارات الملزمة، و الحلول محل الأجهزة المختصة في الدول للقيام ببعض اختصاصها، و مثل ذلك سلطات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الذي بإمكانه إصدار قرارات ملزمة للدول الأعضاء، و اتخاذ إجراءات القمع و المنع في حال الإخلال بالسلم و الأمن الدولي ووقوع العدوان، دون أن يكون ملزما بطلب موافقة الدول الأعضاء في المنظمة.

2. منظمات ذات سلطات محدودة:

يقتصر دور بعض المنظمات الدولية على تبادل المعلومات بين الدول و نشرها و إجراء البحوث و إصدار توصيات ليس لها صفة الإلزام، فيطلق عليها اسم منظمات التعاون، و من المنظمات التي ينطبق عليها هذا الوصف المنظمة الاستشارية البحرية و منظمة الأرصاد الجوية.

و بالنظر للسلطات التي تتمتع بها الدول في مواجهة الدول الأعضاء هناك من الفقهاء من قسمها إلى منظمات استشارية تصرفاتها القانونية غير ملزمة للدول الأعضاء و منظمات بين الدول تتمتع ببعض السلطات غير أن أعمالها غير ملزمة للدول إلا إذا قبلتها الدول بإرادتها و منظمات فوق الدول تتمتع بسلطات قوية في مواجهة الدول الأعضاء، و هو التقسيم الذي تتحفظ عليه كون اعتبار المنظمات فوق الدول يرتب آثار قانونية متعددة لا يقبلها التنظيم الدولي المعاصر رغم التطور الكبير الذي وصل إليه.

رابعا :تصنيف المنظمات الدولية حسب طريقة الانضمام.

تنقسم المنظمات حسب طريقة الانضمام إلى نوعين: بعضها مفتوح العضوية لجميع الدول، و بعضها يكون مشروطا بتوفر عناصر موضوعية لقبول العضوية، أو بحصول موافقة الدول الأعضاء بناء على سلطتها التقديرية.

1. المنظمات مفتوحة العضوية:

هي منظمات دولية لا تضع أي شروط للانضمام إليها ما عدا توفر شرط الدولة كاملة السيادة، فمتى اجتمعت عناصر الدولة الثلاث يمكن للدولة الانضمام للمنظمة تلقائيا، أي بمجرد طلب الانضمام. و في واقع الأمر يعتبر هذا النوع من المنظمات نادرا، و غالبا ما يتحقق في شكل المنظمات ذات المهام التقنية الصرفة، مثل ما كانت عليه منظمة الإتحاد العالمي للبريد حتى عام 1947.

والوكالةالدولية للطاقة الذرية .ومنظمات حماية البيئة، كما توجد بعض المنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة مثل اليونسكو واليونيسيف وغيرها من المنظمات يكون الانضمام إليها بدون شروط، فمثل هذه المنظمات يكون الانضمام إليها بدون شروط من أجل التشجيع على انضمام الدول، وغالبا ما تفرض بعض هذه المنظمات قيودا على الدول، فكل دولة تنظم إليها تتحمل التزامات دون أن تحصل على فوائد.

2. المنظمات مشروطة العضوية:

تنقسم المنظمات مشروطة العضوية إلى فئتين: الفئة **الأولى** تضع شروطا موضوعية محددة لقبول الدولة كعضو، و من جملة تلك الشروط قبول المنظمة أو الجهاز المختص فيها بعضوية الدولة متى توفرت فيها مقومات الدولة كاملة السيادة و توفرت في العضو مؤهلات الانضمام. و مثال ذلك العضوية في منظمة الأمم المتحدة التي تشترط أن يكون العضو دولة مستقلة محبة للسلام و تتعهد بالالتزامات الواردة بالميثاق، و صدور قرار من الجمعية العامة بناء على توصية من مجلس الأمن، و العضوية في جامعة الدول العربية التي تشترط أن يكون العضو دولة عربية ، بل أن الجامعة قد خرجت عن المفهوم القانوني للدولة عندما منحت منظمة التحرير الفلسطينية العضوية الكاملة بمجرد توفر شرط أنها دولة عربية.

أما الفئة **الثانية** من المنظمات مشروطة العضوية فهي التي لا يكفي لإخضاع العضو الجديد لشروط موضوعية، و إنما يستلزم أيضا موافقة الدول الأعضاء بناء على سلطتها التقديرية بعد مفاوضات، و مثال ذلك الانضمام للاتحاد الأوروبي.

وتختلفشروط القبول من منظمة لأخرى بحسب طبيعة المنظمة، والفوائد التي يمكن الحصول عليها .ومن ذلك، فإن منظمة التجارة العالمية تجري مفاوضات مع الدول الراغبة بالانضمام إليها، وقد تطلب منها تعديل نظامها الاقتصادي وإلغاء بعض قوانينها لتنسجم مع المنظمة.